فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية، العماد ميشال عون المحترم،

تحية وبعد،

أتوجه إلى فخامتكم وأنتم رأس الدولة ورمز وحدة الوطن، وقد أقسمتم على صون دستور الأمة واحترام قوانينها والمحافظة على استقلال الوطن وسلامة أراضيه، ولطالما حملتم في خطاباتكم ومواقفكم المعلنة لواء مكافحة الفساد وشعار الإصلاح والتغيير في عمل المؤسسات والإدارات كافةً على مدى سنوات، وتكريس مبدأي الشفافية والمحاسبة، فعُلّقت عليكم آمال بإرساء دولة القانون والحق والمساواة.

ولعلّ محاربة الفساد شكّلت مرة أخرى المحور الأساسي لجوابكم لنا خلال مشاورات التكليف للحكومة الراهنة، فشدّدتم من خلالها على أهمية هذا الأمر لإنقاذ البلاد من الأزمة الحادّة والإستثنائية التي تعصف بها نتيجة تراكم فساد المنظومة الحاكمة على مدى عقود دون رقيب أو حسيب،

وبما أن مكافحة الفساد ومحاسبة المرتكبين واستعادة الأموال المنهوبة هي المطلب الأول والأخير للشعب الثائر، وإن إرساء مبدأ الشفافية وتكريسه فعلاً لا قولاً تمهيداً لإحقاق هذا المطلب، يفترض بالإدارات والمؤسسات العامة التي تؤدي وظائف عامة أن تضع في متناول الشعب، الذي وُجدت لخدمته وتحقيق مصالحه والحفاظ على حقوقه، الوثائق القانونية والتنظيمية والمالية المهمة.

وبما أن الوصول إلى المعلومات لدى إدارات ومؤسسات الدولة هو الأداة الأساسية في يد النواب لمراقبة أعمال الحكومة ومساءلتها وفرض الشفافية، ويساعد في مكافحة الفساد والتحقق من مدى دقة الأخبار المتداولة والقضايا المطروحة يومياً على بساط البحث والتي أصبحت تشغل الرأي العام، وفي كشف المستور والمحظور في تلك الإدارات وفضح أسرار

دير الأحمر ـ الساحة العامة / ضبيه ـ شارع كنيسة الصعود، بناية الأسمر، الطابق الرابع / راس بعلبك ـ سنتر نصرالله، الطابق الثاني
دير الأحمر: ٠٨٣٢٠٢٤١ ـ ٧٦٣٣٣٩٢٥ / ضبيه: ٠٤٥٤٣٣٤٠ ـ ٧١٣٣٣٩٢٥ / البقاع الشرقي: ٠٨٢١٠٦٧٦ ـ ٠٣٠٩٩٧٢٥

الفساد التي لم يعد من المقبول السكوت عنها، وإنه لا يمكن إطلاق ورشة الإصلاح الفعلية والمحاسبة الجدية وترجمة النية الحقيقية بمكافحة الفساد إلى أفعال قبل الوقوف على صحة تلك الأخبار من خلال المعلومات الرسمية الموجودة بحوزة الإدارات التي تدور حولها شبهة الهدر والفساد،

وإنه ونظراً لأهمية هذا الأمر، وكونه الحجر المدماك في مكافحة الفساد، وباعتبار أن حق الإنسان بالوصول إلى المعلومات هو من المبادئ العامة المكفولة بمعظم الإتفاقات الدولية والشرعات والمواثيق، صدر بتاريخ ٢٠١٧/٢/١٠ قانون حق الوصول إلى المعلومات رقم ٢٨ معترفاً بحق كل شخص، طبيعي أو معنوي، بالحصول على المستندات والمعلومات الموجودة لدى الإدارة والإطلاع عليها،

واستناداً إلى هذا القانون، وانطلاقاً من دوري البرلماني الرقابي على أعمال السلطة التنفيذية والذي يعتبر مؤشراً على الحكم الجيد ويهدف إلى مساءلة الحكومة وإلى ضمان المحاسبة المالية وتعزيز حكم القانون وحماية حقوق المواطنين من خلال مراقبة أي عمل غير قانوني تقوم به الحكومات، وحرصاً على المال العام والمصلحة العامة، تقدمت إلى كل من وزارتي الإتصالات والطاقة والمياه بكتب للحصول على مستندات تنطوي على معلومات هامّة أضحت في الأعوام الأخيرة قضية رأي عام بعد أن طالت الإدارتين المذكورتين الشبهات العديدة ولاحقتها ملفات فساد وهدر في المال العام وانتهاكات للقوانين، علماً أنه، إن كان يحق لأي شخص أن يستحصل ويطلع على مستندات الإدارة المعدّة للإطلاع، فمن بابٍ أولى أن يكون للنائب هذا الحق في إطار ممارسته لما يفرضه عليه دوره الرقابي من تقصٍ للمعلومات وتحققٍ من أي خلل أو مخالفة للقوانين في عمل الإدارة أو هدر في المال العام،

غير أن المفارقة كانت بأن وزارة الإتصالات أهملت الكتابين المقدمين إليها ولم تردّ عليهما إطلاقاً بالرغم من انقضاء أكثر من شهرين على تقديمهما، في حين أن وزارة الطاقة والمياه

دير الأحمر ـ الساحة العامة / ضبيه ـ شارع كنيسة الصعود، بناية الأسمر، الطابق الرابع / راس بعلبك ـ سنتر نصرالله، الطابق الثاني
دير الأحمر: ٠٨٣٢٠٢٤١ ـ ٧٦٣٣٣٩٢٥ / ضبيه: ٠٤٥٤٣٣٤٠ ـ ٧١٣٣٣٩٢٥ / البقاع الشرقي: ٠٨٢١٠٦٧٦ ـ ٠٣٠٩٩٧٢٥

لم تزوّدني إلّا ببعض المستندات المطلوبة، ولم تعط أي منهما أي تبرير لعدم الردّ على ما هو مطلوب منها كافة، الأمر المستغرب لا سيما في ضوء الأزمة الحادة التي تعصف بالبلاد والتي تستوجب استنهاض الهمم، خاصة ممّن هو في سدّة المسؤولية، لإنقاذ الوضع المتفجّر، والمطالبة الشعبية المحقة بالمحاسبة الشفافة والفاعلة، إذ كان يفترض بالإدارتين المذكورتين التعاون بشكل مطلق بكلّ ما من شأنه تحقيق المصلحة العامة ومحاسبة كل من سوّلت له نفسه التطاول على المال العام وانتهاك القوانين، بغية إعادة تصويب المسار المنحرف وتصحيح الخلل الحاصل واستعادة المنهوب من الأموال العامة. والأهمّ الأهم، بناء دولة المؤسسات وإعادة ثقة المواطن بها، فضلاً عن أنّ تمنّع الإدارة عن إجابة مطالبي المحقة دون أي مبرر أو مسوغ مشروع، يقطع الشك باليقين لجهة صحة المعلومات المتداولة حول الهدر والفساد والمخالفات المشكو منها في عملها، ولا يمكن أن يفهم منه إلّا نيّة مبطنة بالتستر على المرتكبين والمتورطين كافة والإستمرار بمسلسل خداع الشعب وانتهاك حقوقه.

بناءً على ذلك، والتزاماً مني بالمسار الدستوري وبما يفرضه عليّ من موجباتٍ تجاه الأمة التي أمثّلها، تقدمت بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٣ بمراجعتين قضائيتين بوجه كل من وزارة الإتصالات ووزارة الطاقة والمياه أمام القضاء المختصّ، طالباً رفع التعدي الحاصل من قبلهما وإلزامهما بإجابة الطلبات المقدمة إلى كل منهما،

وعليه، ولأن الشعب اللبناني انتفض بمشهد تاريخي من أقصى شماله إلى أقصى جنوبه بوجه استمرار السلطة في استنزاف جيوبه، وقال كلمته الفصل مطالباً بإصرار وعزم غير مسبوقين بمحاكمة أركان ورموز الفساد واستعادة أمواله المنهوبة،

ولأنه لا خلاص للوطن إلّا بإرساء المحاسبة الفاعلة، ولا دولة قانون دون سيادته على الجميع، ولأن سلطة القانون ليست خياراً أو منّة من أحد، وهي الضمانة الوحيدة لبناء دولة

دير الأحمر ـ الساحة العامة / ضبيه ـ شارع كنيسة الصعود، بناية الأسمر، الطابق الرابع / راس بعلبك ـ سنتر نصرالله، الطابق الثاني
دير الأحمر: ٠٨٣٢٠٢٤١ ـ ٧٦٣٣٣٩٢٥ / ضبيه: ٠٤٥٤٣٣٤٠ ـ ٧١٣٣٣٩٢٥ / البقاع الشرقي: ٠٨٢١٠٦٧٦ ـ ٠٣٠٩٩٧٢٥

الحق والعدل، ولكي لا يبقى المواطن ضحية الفساد المستشري في أروقة الإدارات العامة فيتحمّل وزر فساد من اؤتمن على تأمين مصالحه سحابة عقود من الزمن، ولكي لا تبقى مكافحة الفساد مجرد شعارٍ جذّابٍ تنطق به الألسنة كافة، أوّلها تلك التي يتآكلها الفساد من رأسها حتى أخمص قدميها،

ولأن الوضع لا يحتمل أي تأجيل، فقد طفح الكيل والناس محبطة قلقة على مستقبلها ومستقبل أولادها وبلادها، خائفة على لقمة عيشها،

ولأن المطلوب هو وقفة ضميرية تاريخية وقطع اليد التي امتدّت إلى أموال الشعب وطرد الفاسدين الذين تاجروا فيه وبحقوقه وأحلامه من الهيكل، وردم الهوّة التي تتسع رقعتها يوماً بعد يوم بين الشعب وأركان السلطة الحاكمة،

ولأن التاريخ لا ولن يرحم،

ولأننا مدعوون جميعنا كرجال دولة لتحمّل مسؤولياتنا بعيداً عن أية حسابات شخصية أو عاطفية أو عائلية مدمرة لم تجلب لنا إلّا الخراب والطوفان، وللإجابة على أسئلة المواطنين اليومية المحقة حول مصير أموالهم التي يدفعونها كضرائب على مرّ عقود من الزمن دون أن تقدم لهم مؤسسات الدولة بالمقابل أدنى حقوقهم المعيشية والإجتماعية والإنمائية،

ولأن دور السلطات العامة في الدولة في مجال مكافحة الفساد متكامل فكل واحدة تكمل دور الأخرى ولا يمكن لأي منها أن تكافح الفساد بمفردها دون معاونة الأخرى،

فإنني أضع بين أيديكم الكتاب الراهن والمعطيات المبينة كافة آملاً بمتابعة الموضوع واتخاذ الخطوات والإجراءات الضرورية التي تحاكي مطالب الشعب الثائر وهمومه وفقره ووجعه ومعاناته اليومية، بالسرعة اللازمة والمتناسبة مع حجم الأزمة الراهنة والوتيرة السريعة للإنهيار والخطر المحدق والداهم الذي يتهدد مصير البلاد العباد، لإنقاذ ما تبقى منها.

وتفضلوا بقبول الإحترام
بيروت في ٢٠ شباط ٢٠٢٠

النائب أنطوان حبشي

دير الأحمر ـ الساحة العامة / ضبيه ـ شارع كنيسة الصعود، بناية الأسمر، الطابق الرابع / راس بعلبك ـ سنتر نصرالله، الطابق الثاني
دير الأحمر: ٠٨٣٢٠٢٤١ ـ ٧٦٣٣٣٩٢٥ / ضبيه: ٠٤٥٤٣٣٤٠ ـ ٧١٣٣٣٩٢٥ / البقاع الشرقي: ٠٨٢١٠٦٧٦ ـ ٠٣٠٩٩٧٢٥

دولة رئيس مجلس النواب، الأستاذ نبيه بري المحترم،

تحية وبعد،

أتوجه إلى دولتكم بصفتكم رأس الهرم في السلطة التشريعية التي تمارس، إلى جانب وظيفتها التشريعية، الوظيفة الرقابية على أعمال السلطة التنفيذية والتي تعدّ جوهر النظام الديمقراطي وتعتبر مؤشراً على الحكم الجيد ويهدف إلى مساءلة السلطة التنفيذية حول أعمالها وتأمين الشفافية والتدقيق فيما إذا كانت سياساتها تطبّق وما إذا كانت تؤدي الأهداف المرجوة، وإلى ضمان المحاسبة المالية وتعزيز حكم القانون وحماية حقوق المواطنين، من خلال مراقبة أي عمل غير قانوني تقوم به الحكومات.

وبما أن مكافحة الفساد ومحاسبة المرتكبين واستعادة الأموال المنهوبة هي المطلب الأول والأخير للشعب الثائر، وإن إرساء مبدأ الشفافية وتكريسه فعلاً لا قولاً تمهيداً لإحقاق هذا المطلب، يفترض بالإدارات والمؤسسات العامة التي تؤدي وظائف عامة أن تضع في متناول الشعب، الذي وُجدت لخدمته وتحقيق مصالحه والحفاظ على حقوقه، الوثائق القانونية والتنظيمية والمالية المهمة،

وبما أن الوصول إلى المعلومات لدى إدارات ومؤسسات الدولة هو الأداة الأساسية في يد النواب لمراقبة أعمال الحكومة ومساءلتها، ويساعد في مكافحة الفساد والتحقق من مدى دقة الأخبار المتداولة والقضايا المطروحة يومياً على بساط البحث والتي أصبحت تشغل الرأي العام، وفي كشف المستور والمحظور في تلك الإدارات وفضح أسرار الفساد التي لم يعد من المقبول سترها، وإنه لا يمكن إطلاق ورشة الإصلاح الفعلية والمحاسبة الجدية وترجمة النية الحقيقية بمكافحة الفساد إلى أفعال قبل الوقوف على صحة تلك الأخبار من خلال المعلومات الرسمية الموجودة بحوزة الإدارات التي تدور حولها شبهة بالهدر والفساد،

دير الأحمر ـ الساحة العامة / ضبيه ـ شارع كنيسة الصعود، بناية الأسمر، الطابق الرابع / راس بعلبك ـ سنتر نصرالله، الطابق الثاني
دير الأحمر: ٠٨٣٢٠٢٤١ ـ ٧٦٣٣٣٩٢٥ / ضبيه: ٠٤٥٤٣٣٤٠ ـ ٧١٣٣٣٩٢٥ / البقاع الشرقي: ٠٨٢١٠٦٧٦ ـ ٠٣٠٩٩٧٢٥

وإنه ونظراً لأهمية هذا الأمر، وكونه الحجر المدماك في مكافحة الفساد، وباعتبار أن حق الإنسان بالوصول إلى المعلومات هو من المبادئ العامة المكفولة بمعظم الإتفاقات الدولية والشرعات والمواثيق، صدر بتاريخ ٢٠١٧/٢/١٠ قانون حق الوصول إلى المعلومات رقم ٢٨ معترفاً بحق كل شخص، طبيعي أو معنوي، بالحصول على المستندات والمعلومات الموجودة لدى الإدارة والإطلاع عليها.

واستناداً إلى هذا القانون، وانطلاقاً من دوري البرلماني الرقابي، وحرصاً على المال العام والمصلحة العامة، تقدمت إلى كل من وزارتي الإتصالات والطاقة والمياه بكتب للحصول على مستندات تنطوي على معلومات هامّة أضحت في الأعوام الأخيرة قضية رأي عام بعد أن طالت الإدارتين المذكورتين الشبهات العديدة ولاحقتها ملفات فساد وهدر في المال العام وانتهاكات للقوانين، علماً أنه، إن كان يحق لأي شخص أن يستحصل ويطلع على مستندات الإدارة المعدّة للإطلاع، فمن بابٍ أولى أن يكون للنائب هذا الحق في إطار ممارسته لما يفرضه عليه دوره الرقابي من تقصٍ للمعلومات وتحققٍ من أي خلل أو مخالفة للقوانين في عمل الإدارة أو هدر في المال العام.

غير أن المفارقة كانت بأن وزارة الإتصالات أهملت الكتابين المقدمين إليها ولم تردّ عليهما إطلاقاً بالرغم من انقضاء أكثر من شهرين على تقديمهما، في حين أن وزارة الطاقة والمياه لم تزوّدني إلّا ببعض المستندات المطلوبة، ولم تعط أي منهما أي تبرير لعدم الردّ على ما هو مطلوب منها كافة، الأمر المستغرب لا سيما في ضوء الأزمة الحادة التي تعصف بالبلاد والتي تستوجب استنهاض الهمم، خاصة ممّن هو في سدّة المسؤولية، لإنقاذ الوضع المتفجّر، والمطالبة الشعبية المحقة بالمحاسبة الشفافة والفاعلة، إذ كان يفترض بالإدارتين

المذكورتين التعاون بشكل مطلق بكلّ ما من شأنه تحقيق المصلحة العامة ومحاسبة كل من سوّلت له نفسه التطاول على المال العام وانتهاك القوانين، بغية إعادة تصويب المسار

دير الأحمر ـ الساحة العامة / ضبيه ـ شارع كنيسة الصعود، بناية الأسمر، الطابق الرابع / راس بعلبك ـ سنتر نصرالله، الطابق الثاني
دير الأحمر: ٠٨٣٢٠٢٤١ ـ ٧٦٣٣٣٩٢٥ / ضبيه: ٠٤٥٤٣٣٤٠ ـ ٧١٣٣٣٩٢٥ / البقاع الشرقي: ٠٨٢١٠٦٧٦ ـ ٠٣٠٩٩٧٢٥

المنحرف وتصحيح الخلل الحاصل واستعادة المنهوب من الأموال العامة. والأهمّ الأهم، بناء دولة المؤسسات وإعادة ثقة المواطن بها، فضلاً عن أنّ تمنّع الإدارة عن إجابة مطالبي المحقة دون أي مبرر أو مسوغ مشروع، يقطع الشك باليقين لجهة صحة المعلومات المتداولة حول الهدر والفساد والمخالفات المشكو منها في عملها، ولا يمكن أن يفهم منه إلّا نيّة مبطنة بالتستر على المرتكبين والمتورطين كافة والإستمرار بمسلسل خداع الشعب وانتهاك حقوقه.

بناءً على ذلك، والتزاماً مني بالمسار الدستوري وبما يفرضه عليّ من موجباتٍ تجاه الأمة التي أمثّلها، تقدمت بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٣ بمراجعتين قضائيتين بوجه كل من وزارة الإتصالات ووزارة الطاقة والمياه أمام القضاء المختصّ، طالباً رفع التعدي الحاصل من قبلهما وإلزامهما بإجابة الطلبات المقدمة إلى كل منهما،

وعليه، ولأن الشعب اللبناني انتفض بمشهد تاريخي من أقصى شماله إلى أقصى جنوبه بوجه استمرار السلطة في استنزاف جيوبه، وقال كلمته الفصل مطالباً بإصرار وعزم غير مسبوقين بمحاكمة أركان ورموز الفساد واستعادة أمواله المنهوبة،
ولأنه لا خلاص للوطن إلّا بإرساء المحاسبة الفاعلة، ولا دولة قانون دون سيادته على الجميع، ولأن سلطة القانون ليست خياراً أو منّة من أحد، وهي الضمانة الوحيدة لبناء دولة الحق والعدل، ولكي لا يبقى المواطن ضحية الفساد المستشري في أروقة الإدارات العامة فيتحمل وزر فساد من اؤتمن على تأمين مصالحه سحابة عقود من الزمن، ولكي لا تبقى مكافحة الفساد مجرد شعارٍ جذّابٍ تنطق به الألسنة كافة، أوّلها تلك التي يتآكلها الفساد من رأسها حتى أخمص قدميها،
ولأن الوضع لا يحتمل أي تأجيل، فقد طفح الكيل، والناس محبطة قلقة على مستقبلها ومستقبل أولادها وبلادها، خائفة على لقمة عيشها،

دير الأحمر ـ الساحة العامة / ضبيه ـ شارع كنيسة الصعود، بناية الأسمر، الطابق الرابع / راس بعلبك ـ سنتر نصرالله، الطابق الثاني
دير الأحمر: ٠٨٣٢٠٢٤١ ـ ٧٦٣٣٣٩٢٥ / ضبيه: ٠٤٥٤٣٣٤٠ ـ ٧١٣٣٣٩٢٥ / البقاع الشرقي: ٠٨٢١٠٦٧٦ ـ ٠٣٠٩٩٧٢٥

ولأن المطلوب هو وقفة ضميرية تاريخية وقطع اليد التي امتدّت إلى أموال الشعب وطرد الفاسدين الذين تاجروا فيه وبحقوقه وأحلامه من الهيكل، وردم الهوّة التي تتسع رقعتها يوماً بعد يوم بين الشعب وأركان السلطة الحاكمة،

ولأن التاريخ لا ولن يرحم،

ولأننا مدعوون جميعنا كرجال دولة لتحمّل مسؤولياتنا بعيداً عن أية حسابات شخصية أو عاطفية أو عائلية مدمرة لم تجلب لنا إلّا الخراب والطوفان، وللإجابة على أسئلة المواطنين اليومية المحقة حول مصير أموالهم التي يدفعونها كضرائب على مرّ عقود من الزمن دون أن تقدم لهم مؤسسات الدولة بالمقابل أدنى حقوقهم المعيشية والإجتماعية والإنمائية،

ولأن دور السلطات العامة في الدولة في مجال مكافحة الفساد متكامل فكل واحدة تكمل دور الأخرى ولا يمكن لأي منها أن تكافح الفساد بمفردها دون معاونة الأخرى،

فإنني أضع بين أيديكم الكتاب الراهن والمعطيات المبينة كافة آملاً بمتابعة الموضوع واتخاذ الخطوات والإجراءات الضرورية التي تحاكي مطالب الشعب الثائر وهمومه وفقره ووجعه ومعاناته اليومية، بالسرعة اللازمة والمتناسبة مع حجم الأزمة الراهنة والوتيرة السريعة للإنهيار والخطر المحدق والداهم الذي يتهدد مصير البلاد العباد، لإنقاذ ما تبقى منها.

وتفضلوا بقبول الإحترام

بيروت في ٢٠ شباط ٢٠٢٠

النائب أنطوان حبشي

دير الأحمر ـ الساحة العامة / ضبيه ـ شارع كنيسة الصعود، بناية الأسمر، الطابق الرابع / راس بعلبك ـ سنتر نصرالله، الطابق الثاني
دير الأحمر: ٠٨٣٢٠٢٤١ ـ ٧٦٣٣٣٩٢٥ / ضبيه: ٠٤٥٤٣٣٤٠ ـ ٧١٣٣٣٩٢٥ / البقاع الشرقي: ٠٨٢١٠٦٧٦ ـ ٠٣٠٩٩٧٢٥

دولة رئيس مجلس الوزراء، الدكتور حسان دياب المحترم،

تحية وبعد،

أتوجه إلى دولتكم بصفتكم رئيس الحكومة التي تضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها، والسهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على كل أجهزة الدولة، وقد خضتم وحكومتكم معركة لنيل الثقة، هي الأشرس في تاريخ الحكومات المتعاقبة على لبنان لأنها ولدت في خضمّ ثورة تاريخية حقيقية لصحوة الشعب اللبناني، وهو مصدر السلطات أولاً وآخراً.

من هنا، فإن حكومتكم هي لا شك أمام استحقاقٍ وتحدٍّ كبيرين، لأن الشعب هذه المرة قال كلمته الفصل وانتفض على واقع مرير عاشه عقود من الزمن مكرهاً ومرغماً، فلا بدّ أن تأتي خطواتها وأعمالها على قدر طموحاته وتطلعاته وإلّا فمصيرها الهلاك الحتميّ،

وبما أن مكافحة الفساد ومحاسبة المرتكبين واستعادة الأموال المنهوبة هي المطلب الأول والأخير للشعب الثائر، وإن إرساء مبدأ الشفافية وتكريسه فعلاً لا قولاً تمهيداً لإحقاق هذا المطلب، يفترض بالإدارات والمؤسسات العامة التي تؤدي وظائف عامة أن تضع في متناول الشعب، الذي وُجدت لخدمته وتحقيق مصالحه والحفاظ على حقوقه، الوثائق القانونية والتنظيمية والمالية المهمة،

وبما أن الوصول إلى المعلومات لدى إدارات ومؤسسات الدولة هو الأداة الأساسية في يد النواب لمراقبة أعمال الحكومة ومساءلتها وفرض الشفافية، ويساعد في مكافحة الفساد والتحقق من مدى دقة الأخبار المتداولة والقضايا المطروحة يومياً على بساط البحث والتي أصبحت تشغل الرأي العام، وفي كشف المستور والمحظور في تلك الإدارات وفضح أسرار

دير الأحمر ـ الساحة العامة / ضبيه ـ شارع كنيسة الصعود، بناية الأسمر، الطابق الرابع / راس بعلبك ـ سنتر نصرالله، الطابق الثاني
دير الأحمر: ٠٨٣٢٠٢٤١ ـ ٧٦٣٣٣٩٢٥ / ضبيه: ٠٤٥٤٣٣٤٠ ـ ٧١٣٣٣٩٢٥ / البقاع الشرقي: ٠٨٢١٠٦٧٦ ـ ٠٣٠٩٩٧٢٥

الفساد التي لم يعد من المقبول سترها، وإنه لا يمكن إطلاق ورشة الإصلاح الفعلية والمحاسبة الجدية وترجمة النية الحقيقية بمكافحة الفساد إلى أفعال قبل الوقوف على صحة ودقة المعلومات المتداولة من خلال المعلومات الرسمية الموجودة بحوزة الإدارات التي تدور حولها شبهة الهدر والفساد،

وإنه ونظراً لأهمية هذا الأمر، وكونه الحجر المدماك في مكافحة الفساد، وباعتبار أن حق الإنسان بالوصول إلى المعلومات هو من المبادئ العامة المكفولة بمعظم الإتفاقات الدولية والشرعات والمواثيق، صدر بتاريخ ٢٠١٧/٢/١٠ قانون حق الوصول إلى المعلومات رقم ٢٨ معترفاً بحق كل شخص، طبيعي أو معنوي، بالحصول على المستندات والمعلومات الموجودة لدى الإدارة والإطلاع عليها.

واستناداً إلى هذا القانون، وانطلاقاً من دوري البرلماني الرقابي على أعمال السلطة التنفيذية والذي يعتبر مؤشراً على الحكم الجيد ويهدف إلى مساءلة الحكومة وإلى ضمان المحاسبة المالية وتعزيز حكم القانون وحماية حقوق المواطنين من خلال مراقبة أي عمل غير قانوني تقوم به الحكومات، وحرصاً على المال العام والمصلحة العامة، تقدمت إلى كل من وزارتي الإتصالات والطاقة والمياه بكتب للحصول على مستندات تنطوي على معلومات هامّة أضحت في الأعوام الأخيرة قضية رأي عام بعد أن طالت الإدارتين المذكورتين الشبهات العديدة ولاحقتها ملفات فساد وهدر في المال العام وانتهاكات للقوانين، علماً أنه، إن كان يحق لأي شخص أن يستحصل ويطلع على مستندات الإدارة المعدّة للإطلاع، فمن بابٍ أولى أن يكون للنائب هذا الحق في إطار ممارسته لما يفرضه عليه دوره الرقابي من تقصٍ للمعلومات وتحققٍ من أي خلل أو مخالفة للقوانين في عمل الإدارة أو هدر في المال العام،

غير أن المفارقة كانت بأن وزارة الإتصالات أهملت الكتابين المقدمين إليها ولم تردّ عليهما إطلاقاً بالرغم من انقضاء أكثر من شهرين على تقديمهما، في حين أن وزارة الطاقة والمياه

دير الأحمر ـ الساحة العامة / ضبيه ـ شارع كنيسة الصعود، بناية الأسمر، الطابق الرابع / راس بعلبك ـ سنتر نصرالله، الطابق الثاني
دير الأحمر: ٠٨٣٢٠٢٤١ ـ ٧٦٣٣٣٩٢٥ / ضبيه: ٠٤٥٤٣٣٤٠ ـ ٧١٣٣٣٩٢٥ / البقاع الشرقي: ٠٨٢١٠٦٧٦ ـ ٠٣٠٩٩٧٢٥

لم تزوّدني إلّا ببعض المستندات المطلوبة، ولم تعط أي منهما أي تبرير لعدم الردّ على ما هو مطلوب منها كافة، الأمر المستغرب لا سيما في ضوء الأزمة الحادة التي تعصف بالبلاد والتي تستوجب استنهاض الهمم، خاصة ممّن هو في سدّة المسؤولية، لإنقاذ الوضع المتفجّر، والمطالبة الشعبية المحقة بالمحاسبة الشفافة والفاعلة، إذ كان يفترض بالإدارتين المذكورتين التعاون بشكل مطلق بكلّ ما من شأنه تحقيق المصلحة العامة ومحاسبة كل من سوّلت له نفسه التطاول على المال العام وانتهاك القوانين، بغية إعادة تصويب المسار المنحرف وتصحيح الخلل الحاصل واستعادة المنهوب من الأموال العامة. والأهمّ الأهم، بناء دولة المؤسسات وإعادة ثقة المواطن بها، فضلاً عن أنّ تمنّع الإدارة عن إجابة مطالبي المحقة دون أي مبرر أو مسوغ مشروع، يقطع الشك باليقين لجهة صحة المعلومات المتداولة حول الهدر والفساد والمخالفات المشكو منها في عملها، ولا يمكن أن يفهم منه إلّا نيّة مبطنة بالتستر على المرتكبين والمتورطين كافة والإستمرار بمسلسل خداع الشعب وانتهاك حقوقه،

بناءً على ذلك، والتزاماً مني بالمسار الدستوري وبما يفرضه عليّ من موجباتٍ تجاه الأمة التي أمثّلها، تقدمت بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٣ بمراجعتين قضائيتين بوجه كل من وزارة الإتصالات ووزارة الطاقة والمياه أمام القضاء المختصّ، طالباً رفع التعدي الحاصل من قبلهما وإلزامهما بإجابة الطلبات المقدمة إلى كل منهما،

وعليه، ولأن الشعب اللبناني انتفض بمشهد تاريخي من أقصى شماله إلى أقصى جنوبه بوجه استمرار السلطة في استنزاف جيوبه، مطالباً بإصرار وعزم غير مسبوقين بمحاكمة أركان ورموز الفساد واستعادة أمواله المنهوبة،
ولأنه لا خلاص للوطن إلّا بإرساء المحاسبة الفاعلة، ولا دولة قانون دون سيادته على الجميع، ولأن سلطة القانون ليست خياراً أو منّة من أحد، وهي الضمانة الوحيدة لبناء دولة الحق والعدل، ولكي لا يبقى المواطن ضحية الفساد المستشري في أروقة الإدارات العامة

دير الأحمر ـ الساحة العامة / ضبيه ـ شارع كنيسة الصعود، بناية الأسمر، الطابق الرابع / راس بعلبك ـ سنتر نصرالله، الطابق الثاني
دير الأحمر: ٠٨٣٢٠٢٤١ ـ ٧٦٣٣٣٩٢٥ / ضبيه: ٠٤٥٤٣٣٤٠ ـ ٧١٣٣٣٩٢٥ / البقاع الشرقي: ٠٨٢١٠٦٧٦ ـ ٠٣٠٩٩٧٢٥

فيتحمل وزر فساد من اؤتمن على تأمين مصالحه سحابة عقود من الزمن، ولكي لا تبقى مكافحة الفساد مجرد شعارٍ جذّابٍ تنطق به الألسنة كافة، أوّلها تلك التي يتآكلها الفساد من رأسها حتى أخمص قدميها، ولأن الوضع لا يحتمل أي تأجيل فقد طفح الكيل، والناس محبطة قلقة على مستقبلها ومستقبل أولادها وبلادها، خائفة على لقمة عيشها، فاقدة الأمل بوطنها،

ولأن المطلوب هو وقفة ضميرية تاريخية وقطع اليد التي امتدّت إلى أموال الشعب وطرد الفاسدين الذين تاجروا فيه وبحقوقه وأحلامه من الهيكل، وردم الهوّة التي تتسع رقعتها يوماً بعد يوم بين الشعب وأركان السلطة الحاكمة،

ولأن التاريخ لا ولن يرحم،

ولأننا مدعوون جميعنا كرجال دولة لتحمّل مسؤولياتنا بعيداً عن أية حسابات شخصية مدمرة لم تجلب لنا إلّا الخراب والطوفان، وللإجابة على أسئلة المواطنين اليومية المحقة حول مصير أموالهم التي يدفعونها كضرائب على مرّ عقود من الزمن دون أن تقدّم لهم مؤسسات الدولة بالمقابل أدنى حقوقهم المعيشية والإجتماعية والإنمائية،

ولأن دور السلطات العامة في الدولة في مجال مكافحة الفساد متكامل فكل واحدة تكمل دور الأخرى ولا يمكن لأي منها أن تكافح الفساد بمفردها دون معاونة الأخرى،

فإنني أضع بين أيديكم الكتاب الراهن والمعطيات المبينة كافة آملاً بمتابعة الموضوع واتخاذ الخطوات والإجراءات الضرورية التي تحاكي مطالب الشعب الثائر وهمومه وفقره ووجعه ومعاناته اليومية، بالسرعة اللازمة والمتناسبة مع حجم الأزمة الراهنة والوتيرة السريعة للإنهيار والخطر المحدق والداهم الذي يتهدد مصير البلاد العباد، لإنقاذ ما تبقى منها.

وتفضلوا بقبول الإحترام

بيروت في ٢٠ شباط ٢٠٢٠

النائب أنطوان حبشي

دير الأحمر ـ الساحة العامة / ضبيه ـ شارع كنيسة الصعود، بناية الأسمر، الطابق الرابع / راس بعلبك ـ سنتر نصرالله، الطابق الثاني
دير الأحمر: ٠٨٣٢٠٢٤١ ـ ٧٦٣٣٣٩٢٥ / ضبيه: ٠٤٥٤٣٣٤٠ ـ ٧١٣٣٣٩٢٥ / البقاع الشرقي: ٠٨٢١٠٦٧٦ ـ ٠٣٠٩٩٧٢٥

تجدون مرفقاً الكتب المتعلّقة بحق الوصول إلى المعلومات التي لم يتمّ الإجابة عليها مطلقاً ضمن المهل القانونية أو جاءت منقوصة من بعض المستندات المطلوبة:

وزارة الإتصالات:

- **مستند ١:** طلب معلومات بخصوص عقود أبرمتها وزارة الإتصالات
(*مسجّل لدى أمانة السر برقم ١/٥٨٦٥/و، تاريخ ٢٠١٩/١٢/١٨*)

- **مستند ٢:** طلب معلومات عن "مكتب الخليوي"، وعن الخطوط الخليوية / الثابتة المجانية، وعن السيارات المملوكة من هيئة أوجيرو، وعن موازنات هيئة أوجيرو وعن عقد الصيانة والتشغيل والفوترة الموقّع مع هيئة أوجيرو
(*مسجّل لدى أمانة السر برقم ١/٥٩٠٣/و، تاريخ ٢٠١٩/١٢/٢٣*)

وزارة الطاقة والمياه:

- **مستند ٣:** طلب معلومات عن موازنات منشآت النفط في لبنان
(*مسجّل لدى أمانة السر برقم ٣٧١٣/د ، تاريخ ٢٠١٩/١٢/١٢*)

- **مستند ٤:** طلب معلومات عن تقديم يدّ عاملة داعمة للمؤسسة في كل من الإدارة المركزية، معمل الجيّة ومعمل الزوق الحراري
(*مسجّل لدى أمانة السر برقم ١٤٢، تاريخ ٢٠٢٠/١/٨*)

- **مستند ٥:** طلب معلومات عن عقد تشغيل معمل إنتاج الكهرباء في مطمر الناعمة العائد للعام ٢٠١٧
(*مسجّل لدى أمانة السر برقم ١٤٣، تاريخ ٢٠٢٠/١/٨*)

دير الأحمر ـ الساحة العامة / ضبيه ـ شارع كنيسة الصعود، بناية الأسمر، الطابق الرابع / راس بعلبك ـ سنتر نصرالله، الطابق الثاني
دير الأحمر: ٠٨٣٢٠٢٤١ ـ ٧٦٣٣٣٩٢٥ / ضبيه: ٠٤٥٤٣٣٤٠ ـ ٧١٣٣٣٩٢٥ / البقاع الشرقي: ٠٨٢١٠٦٧٦ ـ ٠٣٠٩٩٧٢٥

في حين أنه بالنسبة للمعلومات المتعلقة بـ **مؤسسة كهرباء لبنان الشمالي – قاديشا**، فقد اكتفت الإدارة المعنية بتزويد المدعي بموازنات الأعوام الممتدة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٦ فقط، ولم يرِد أي جواب منها بشأن سائر المستندات المطلوبة وهي موازنات ٢٠١٧ – ٢٠١٨– ٢٠١٩

- **مستند ٦:** طلب معلومات عن موازنات مؤسسة كهرباء لبنان الشمالي – قاديشا

(*مسجّل لدى أمانة السر برقم٣٧١٤/د ، تاريخ ٢٠١٩/١٢/١٢*)

دير الأحمر ـ الساحة العامة / ضبيه ـ شارع كنيسة الصعود، بناية الأسمر، الطابق الرابع / راس بعلبك ـ سنتر نصرالله، الطابق الثاني
دير الأحمر: ٠٨٣٢٠٢٤١ ـ ٧٦٣٣٣٩٢٥ / ضبيه: ٠٤٥٤٣٣٤٠ ـ ٧١٣٣٣٩٢٥ / البقاع الشرقي: ٠٨٢١٠٦٧٦ ـ ٠٣٠٩٩٧٢٥